

–(112)–

- 3 – ربما اتخذ من العشور سياسة مالية، فيزاد معدلها وينقص حسب نوع السلعة وحسب حاجة البلد إليها:
- ألف – عن إبراهيم في أموال أهل الذمة نصف العشر، وفي الخمر العشر(1).
- ب – كان عمر بن الخطاب يأخذ من النبط، من الزيت والحنطة نصف العشر، لكي يكثر الحمل إلى المدينة المنورة، ويأخذ من القطنية العشر(2).
- 4 – وهكذا فإن الضرائب الجمركية – العشور – قد فرضت على أهل الحرب استثناء من الضرائب غير المباشرة، على سبيل المعاملة بالمثل.

خاتمة

- 1 – رأينا، في القسم الأول من الموضوع، أن من المبادئ العامة المستخلصة من تشريع الزكاة: التكليف بقدر الطاقة، واعتدال المعدل، ومنع الثنى – الازدواج –، ومنع الحيل والتهرب، ومنع التجسس وأشارنا إلى أن بعض رجال الاقتصاد الغربيين المرموقين ينادون اليوم بتشريعات ضريبية قريبة من تشريع الزكاة
- 2 – الثابت عند المحققين من العلماء أن الزكاة ليست هي الفريضة المالية الوحيدة، بل هي جزء من فرائض أخرى، ينطوي عليها النظام المالي الإسلامي، وجمعناها تحت اسم "التوظيف المالي" – الإضافي – الذي صار مبدأً مقررًا، لا سيما عند الحاجة إليه.
- 3 – بينا بعض دوافع التوظيف، كال فقر والجهاد والادخار.
- 4 – نوهنا بظاهرة ازدياد النفقات العامة، وسبق علماء الإسلام إلى بيانها.
- 5 – عرضنا لعدد من الضوابط التي يجب توافرها في التوظيف المالي، في

1 – الخراج ليحيى بن آدم: 69.

2 – الأموال لأبي عبيد: 641 (باب ما يأخذ العاشر من صدقة المسلمين).